

قرار رقم (٥٥٩) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥/ ٦ / ٢٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بالاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي والاتحادات التعاونية الاقليمية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٧٠) لسنة ١٩٩٧ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بالاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي والاتحادات التعاونية الاقليمية برقم (٦٢٥).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٧/٩/٢٠١٤ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي إعتباراً من ٢٧/٩/٢٠١٤.
وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٧٨) لسنة ٢٠١٥ بجلستها المنعقدة في ١٤/٤/٢٠١٥ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٠١٥/٦/١٦.



قرر

مادة (١) : يستبدل بنصوص البند (ل) من المادة (٣) من الباب الأول (بيانات عامة) والبند (٦) ٤٦٠٧٦

من المادة (١٧) من الباب الرابع (النظام المالى للصندوق) والمادة (٥٥) من الباب العاشر (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد ب :

ل) العجز الكلى أو الجزئى المستديم المنهى للخدمة :

هو العجز المنهى للخدمة طبقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعى والعمل المعمول بها فى مصر.

الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٧) :

توظف أموال الصندوق فى القنوات الاستثمارية على الوجه التالى :

٦) ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية لأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من

الحقوق التأمينية المستحقة للعضو فى حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة

على القرض، على أن يقوم مجلس الإدارة بوضع القواعد والضمانات التى يمكن

منح القرض بناءً عليها ووفقاً للشروط التالية :

أ) أن يتم سداد القرض على أقساط شهرية متساوية ويحد أقصى ٢٤ شهر.

ب) أن يتعهد العضو بسداد قسط القرض بالخصم من المرتب.

ج) يتم تحديد مصاريف تقسيط القرض بواقع ٨% من قيمته وذلك عن كل سنة

من مدة السداد.

د) يتم تحديد قيمة القسط الشهري عن طريق قسمة القرض ومصاريف القسط

على مدة السداد.

هـ) يتم سداد الأقساط اعتباراً من الشهر التالى لمنح القرض.



الباب العاشر : (أحكام عامة)

مادة (٥٥) :

٤٦٠٧٦

يرجع فى شأن تعريف أجر الاشتراك ومعدل التدرج السنوى للأجور وكذلك قيم

الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا

النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت)، وأقرته الهيئة عن فحص المركز

المالى للصندوق.

سليم

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف الإشارة اليه.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

محمّد

شريف سامى
رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦